إجازةُ الإمامِ الخمينيّ لتلميذه قبل ٨٠ عاماً:

أدعياءُ التّمدُّن والتّجدّد، أضلُّ سبيلاً..

إنِ استَشرقوا استغربَ التّمدُّن، وإنِ استَغربوا استشرَقَ

إعداد: «شعائر»

إجازةٌ تضمّنت منهجاً ووصيّةً علميّةً وأخلاقيّةً معمّقة، كتبَها الإمامُ الخمينيّ قدس سره (باللّغة العربية) للشّيخ جواد الهمدانيّ، أحد تلامذته في الفلسفة والعرفان.

تقدّم «شعائر» هذا النّصَّ نقلاً عن (صحيفة الإمام أو صحيفه نور: ج ١، ص ٣٦ - ٣٨) على أملِ أن تَحظى هذه الوثيقة الخمينيّة النّادرة من السّادة العلماء والمفكّرين بما تستحقّه من الدّراسة والتّحليل.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

سبحانك اللّهمّ وبحمدِك، يا مَنْ لا يرتقي إلى ذروةِ كمالِ أحديّته آمالُ العارفين، ويقصرُ دونَ بلوغِ قُدسِ كبريائه أفكارُ الخائضين. جَلَّتْ عَظَمتُك من أن تكونَ شريعةً للواردين، وتقدّست أسماؤك من أن تصيرَ طُعمةً لأوهامِ المتفكّرين. لك الأحديّةُ الذّاتيّةُ في الحضرةِ الجمعيّة والغَيبيّة، والواحديّةُ الفرديّةُ في التّجلّيات الأسمائيّة والأعيانيّة، فأنت المعبودُ في عينِ العابديّة، والمحمودُ في حال الحامديّة. ونحمدُك اللّهمّ بألسِنَتك الذّاتيّة في عينِ الجمع والوجود على آلائك المتجلّية في مَرائي الغيب والشّهود، يا ظاهراً في بطونِه وباطناً في ظهوره.

ونَستعينُك ونعوذُ بك من شرّ الوسواس الخنّاس، القاطعِ طريقَ الإنسانيّة، السّالكِ بأوليائه في مَهوى جهنام [جهنام: الحفرة عميقة القعر، قيل إنّها أيضاً من أسماء جهنّم] الطّبيعة الظّلمانيّة، اهدنا الصّراطَ المستقيمَ الذي هو البَرزخيّةُ الكبرى، ومقامُ أَحَديّةِ جَمعِ الأسماء الحُسنى.

وَصَلِّ اللّهمَّ على مبدأ الظّهورِ وغايته، وصورةِ أصلِ النّور ومادّتِه -الهَيولى الأولى- والبرزخِ الكُبرى، الذي دَنا فرفضَ التّعيُّنات فتَدلّى فكان قابَ قوسَي الوجود، وتمام دائرة الغيب والشّهود، أو أدنى الذي هو مقامُ العَماء، بل لا مقامَ هنا على الرّأي الأسنى (عَنقا شِكارِ كَس نَشَوَد دام بازگير = صدر بيت لحافظ الشّيرازي، ومعناه: طائرُ العنقاء لا يكون صيداً لأَحد، فَلَملِم الشَّرَك)، وعلى آلِه مفاتيحِ الظّهور ومصابيحِ النّور، بل نورٌ على نورٍ، غصنِ الشّجرةِ المباركةِ الزّيتونة، والسّدرةِ المنتهى، وأصلِهما، وجنسِ الكون الجامع والحقيقةِ الكليّة، وفصلِهما، لا سيّما خاتم الولاية المحمّديّة، ومُقبِض فيوضاتِ الأحمديّة، الذي يظهرُ بالرّبوبيّة بعدما ظهرَ آباؤه عليهم السلام بالعبوديّة، فإنَّ العبوديّةَ جوهرةٌ كُنهُها الرّبوبيّة، خليفة الله في المُلك والملكوت، وإمام أئمّة قُطّان الجبروت [قُطّان: سُكّان، جمع قاطن]، جامع أحديّة الأسماء الإلهيّة، ومظهر تجلّيات الأوّليّة والآخريّة، الحجّة الغائب المنتظَر، ونتيجة مَنْ سلفَ وغَبَر -أرواحنا له الفداء وجعلَنا اللهُ من أنصاره- والعنِ اللّهمّ أعداءَهم، قُطّاعَ طريقِ الهداية، السّالكين بالأُمم مسلكَ الضّلالة والغواية.

***

وبعد، فإنّ الإنسان ممتازٌ عن ساير الموجودات باللّطيفة الرّبانيّة والفطرة الإلهيّة ﴿..فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا..﴾ الروم:٣٠، وهذه -بوَجهٍ- هي الأمانةُ المشارُ إليها في الكتابِ العزيز الإلهيّ ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ..﴾ الأحزاب:٧٢، وهذه الفطرة هي فطرةُ توحيدِ الله في المقامات الثّلاثة، بل رفضُ التّعيّنات وإرجاعُ الكُلِّ إليه، وإسقاطُ الإضافات، حتّى الأسمائيّة، وإفناءُ الجُلِّ لديه. ومَنْ لم يَصل إلى هذا المقام، فهو خارجٌ عن فطرةِ الله، وخائنٌ في أمانةِ الله، وجاهلٌ بمقام الإنسانيّة والرّبوبيّة، وظالمٌ (لنفسِه) والحضرةِ الإلهيّة.

ومعلومٌ عندَ أصحابِ القلوب من أهل السّابقة الحُسنى أنّ حصولَ هذه المنزلةِ الرّفيعة والدّرجةِ العَليّة؛ لا يُمكن إلّا بالرّياضاتِ الرّوحيّة والعقليّة، والخواطرِ القُدسيّة القلبيّة، بعدَ طهارة النّفسِ عن أرجاسِ عالَم الطّبيعة وتزكيتِها، فإنّ هذا مقامٌ لا يَمسُّه إلّا المُطَهَّرون، وصرفِ الهَمِّ إلى المعارف الإلهيّة، وقَصْرِ الطّرْف إلى الآيات والأسماء الرّبوبيّة عقيبَ صيرورتِه إنساناً شرعيّاً بعدما كان إنساناً بشريّاً بل طبيعيّاً. فَاخرُجي أيّتها النّفسُ -(المُخلِدةُ) إلى الإرضِ لاتّباعِ هَواكِ- من بين الطّبيعةِ المظلمةِ المدهشةِ الهيولانيّة، وهاجري إلى اللهِ مقامِ الجَمع، وإلى رسولِه مظهرِ أحديّةِ الجَمع، حتّى يُدركَك الموتُ بتأييد الله تعالى، (فيَقعَ) أجرُك عليه، وهذا هو الفوزُ العظيم، والجَنّة الذّاتيّة اللّقائيّة التي لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خطرَ على قلبِ بشر.

واعلمي (يا نفسُ) أنّكِ ظهرتِ من مقامِ جامعيّة الأسماء والبرزخيّة الكُبرى، وأنتِ «غريبٌ» في هذه الدّار، ولا بدّ لكِ من الرّجوعِ إلى الوطن؛ فَأَحْبِبي وطنَكِ، فإنّه من الإيمان، كما أخبرَ به سيّدُ الإنس والجانّ.

إيّاكِ ثمّ إيّاكِ -واللهُ تعالى معينُكِ في أُولاكِ وأُخراكِ- أن تَصرفي همَّكِ إلى حصولِ الملاذِّ الحيوانيّة الشَّهَويّة، فإنّ هذا شأن البهائم، أو الغَلَبَةِ على أقرانِكِ وأشباهِك، حتّى في العلوم والمعارف، فإنّ هذا شأنُ السِّباع، أو الرّياساتِ الدّنيويّة الظّاهريّة، وصرفِ الفكرِ والتّدبيرِ إليها، فإنّ هذا مقامُ الشّياطين، بَل ولا تجعلي نُصْبَ عينِك صورةَ النُّسْكِ وقشورَها، ولا اعتدالَ الخُلق وجُودتَها، ولا الفلسفةَ الكلّيّةَ والمفاهيمَ المُبهمة، ولا تنسيقَ كلماتِ أربابِ التّصوّف والعرفان القشريّة وتنظيمَها، وإرعادَ أهلِ الخُرقة وإبراقَها، فإنّ كلَّ ذلك حجابٌ في حجاب، وظلماتٌ بعضُها فوقَ بعض، وصرفُ الهمِّ إليها اخترامٌ [موتٌ] وهَلاك، وذلك خسرانٌ مبين، وحرمانٌ أبديّ، وظلماتٌ لا نهايةَ لها؛ بل يكون همُّكِ التّوجّهُ إلى الله تعالى، وإلى ملكوتِه في كلِّ حركاتِك وسَكَناتِك، وأنظارِك وأفكارِك؛ فإنّكِ «مسافرٌ» إلى الله تعالى، ولا يُمكن لكِ هذا المُسافرة بقَدَم النَّفْس، بلْ لا بدّ وأن يكون بقَدَمِ اللهِ ورسولِه؛ فإنّ المهاجرةَ من بيتِ النَّفْس لا يُمكن بقَدَمِها. فكلّما كان قَدَمُكِ قَدَمَ النَّفْس، ما خرجتِ بعدُ من بيتِك، فَلَسْتِ «مسافراً»؛ وقد عرفتِ أنّكِ «غريبٌ مسافِر».

وهَذه وصيّتي إلى نَفسي القاسية المُظلمة البَطّالة، وإلى صاحبي الموفَّق ذي الفكر الثّاقب في العلوم الظّاهرة والباطنة، والنَّظَرِ الدّقيقِ في المعارف الإلهيّة، العالمِ الفاضلِ النّقّادِ، والرّوحانيّ، الآقا ميرزا جواد الهَمِدانيّ -بَلَّغَه اللهُ غايةَ الأماني- فإنّي -وَلَعَمر الحبيبِ- مع أنّه (أنّي) لستُ من أهلِ العلم وطُلّابِه، قد ألقيتُ إليه ما عندي من مهمّاتِ أصولِ الفلسفةِ الإلهيّة المُتعالية، وشَطراً ممّا استفدتُ من المشايخ العِظام أدامَ اللهُ ظِلَّهم، وَكُتُبِ أربابِ المعرفةِ وأصحابِ القلوب رضوانُ الله عليهم، وقد بلغَ بحمدِ الله تعالى مرتبةَ العلمِ والعرفان، وسلكَ مسلكَ العقلِ والإيمان، وهو سلَّمه الله لطيفُ السِّرِّ والقريحة، نقيُّ القلب، سليمُ الفِطرة، جَيِّدُ الرَويّة، مُتَرَدِّ [تردّى وارتدى، بمعنى] برداءِ العِلمِ والسَّداد، وعلى الله التّوكُّلُ في المبدأ والمعاد.

ولقد أُوصيه -بما وصّانا أساطينُ الحكمة والمشايخُ العِظام من أربابِ المعرفة- أن يَضِنَّ بأسرارِ المعارفِ كلَّ الضَنِّ على غير أهلِه من ذَوي الجُحد والاعتساف، والضّالّين عن طريق الحقّ والإنصاف؛ فإنّ هؤلاء السُّفَهاء قرائحُهم مُظلمة، وعقولُهم مُكدَّرة، ولا يزيدُهم العلمُ والحكمةُ إلّا جهالةً وضلالة، ولا المعارفُ الحقّةُ إلّا خسراناً وَحَيرة، وقد قال تعالى شأنُه: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ الإسراء:٨٢.

وإيّاكَ ثمّ إيّاكَ -أيّها الأخُ الرّوحانيّ، والصَّديقُ العقلانيّ- وهذه الأشباحِ المنكوسة، المُدَّعين للتّمدُّن والتّجدُّد، وهم الحُمُر المُسْتَنْفِرة، والسِّباعُ المفترِسَة، والشّياطينُ في صورةِ الإنسان، وهم أضلُّ من الحيوان، وأرذلُ من الشّيطان، وبينَهم -ولَعَمْر الحقيقة- والتّمدّن بونٌ بعيد؛ إنِ استَشرقوا استغربَ التّمدُّن، وإنِ استَغربوا استشرَقَ، فرَّ منهم فرارَك من الأسد، فإنّهم أضرُّ على الإنسانِ من الآكلةِ للأبدان.

وأُكرِّرُ التِماسي ووصيّتي أن تذكرَني عندَ ربّك تعالى شأنُه ذِكراً جميلاً. ﴿..رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ البقرة:٢٠١، وجَنِّبنا عن مخالطةِ السَّفَلةِ الأشرار، بحقِّ محمّدٍ وآلِه الأطهار صلواتُ الله عليهم.

حرّره العبدُ العاصي المُذنب السّيّد روح الله بنُ السّيّد مصطفى الخميني، غفرَ اللهُ تعالى لهما، وجزاهما والإخوان المؤمنين جزاءً حسناً، في صبيحة يوم السّبت، لثلاثٍ بَقينَ من ربيعِ المولود، سنة الأربع والخمسين وثلاثمأة بعد الألف من الهجرة القُدسيّة النّبويّة صلى الله عليه وآله.

أهلُ الذِّمّة في النِّظام الحقوقيّ الإسلاميّ

رؤية إسلاميّة معاصِرة

د. محمد سليم العوّا*

التّنوُّع المُتجاور سُنَّةٌ ربّانيّة، ذلكَ أنّ سُنَّةَ الله تعالى تَقتضي أنْ يَتَجاور في الاجتماع الإنسانيّ أهلُ مختلف المِلَل والنِّحَل، كما يَتجاورُ فيه أهلُ الألوانِ والألْسنة. وهم جميعاً إخوةٌ لأبٍ وأمٍّ، وإنْ تَباعدَ بمعاني الأخوَّة الإنسانيّة طولُ الأمد بين الأُصول والفروع. ولذلك قرَّر القرآنُ هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ..﴾ الحجرات:١٣. وفي النّبويّ الصَّحيح: «يا أيُّها النَّاس إنَّ رَبَّكُم واحدٌ، وإنَّ أباكُم واحدٌ؛ كُلُّكُم لِآدم وآدم مِن تُراب..».

كان أوَّلُ لقاءٍ بين الإسلام -الدَّولة- وبين غير المسلمين المواطنين في دولةٍ إسلاميَّةٍ، هو ما حَدث في المدينة المنوَّرة غَداة الهجرة النّبويّة إليها. وكان لا بدَّ للدَّولة من نظامٍ يَرجعُ أهلُها إليه، وتتقيّد سلطاتُها به (الدُّستور). عندئذٍ كُتِبت بأمرِ الرَّسول ﷺ -والغالب أنَّها كُتِبت بإملائه شخصيّاً- الوثيقةُ السّياسيّةُ الإسلاميّةُ الأولى، المعروفة تاريخيّاً باسم: «**وَثيقة المدينة**» أو «**صَحيفة المدينة**»، أو «**كتاب النَّبيّ ﷺ إلى أهل المدينة**»، أو كما يُسمِّيها المُعاصرون: «دستور المدينة».

وفي هذه الوثيقة نقرأ ما يلي:

«هذا كتابٌ من محمَّدٍ النّبيّ رسول الله [ﷺ]، بين المؤمنين والمسلمين من قُريش وأهل يَثرِب، ومَنْ تَبِعَهم فلَحِقَ بهم وجاهد معهم:

- أنَّهم أُمَّةٌ (واحدةٌ) مِن دون النّاس. "..."

- وأنَّ مَن تَبعنا من يهود؛ فإنَّ له النَّصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصَر(ين) عليهم. "..."

- وأنَّه لا يُجير مشركٌ مالاً لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونَه على مؤمن. "..."

- وأنَّ اليهودَ يُنفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

- وأنَّ يهود بني عوف أمَّةٌ مع المؤمنين، لليهودِ دِينُهم، وللمسلمين دِينُهم؛ مواليهم وأنفسهم إلَّا مَنْ ظَلَم وأَثِم. "..."

- وأنَّ ليهود بني الحارث مثلَ ما لِيهودِ بَني عَوْف.

- وأنَّ ليهود بني النَّجّار مثلَ ما لِيهودِ بَني عَوْف.

- وأنَّ ليهود بني ساعِدة مثلَ ما لِيهودِ بَني عَوْف.

- وأنَّ ليهود بني جُشَم مثلَ ما لِيهودِ بَني عَوْف.

- وأنَّ ليهود بني ثعلبة مثلَ ما لِيهودِ بَني عَوْف.

- وأنَّ ليهود بني الأوْس مثلَ ما لِيهودِ بَني عَوْف.

- وأنَّ جَفنة -بطنٌ من ثعلبة- كأنفسِهم.

- وأنَّ لبني الشُّطَيْبة مثل ما لِيهودِ بَني عَوْف. وأنَّ البرَّ دون الإثم.

- وأنَّ موالي ثَعلَبة كَأنفسهم.

- وأنَّ بطانةَ يهود كَأنفسهم "..."».

فهذه تسعُ قبائل، أو تجمّعاتٍ يهوديّة، تنصُّ الوثيقة عليها، وتُقرِّر لهم مثل ما ليهودِ بني عوف، وتُضيف إلى ذلك أنَّ مواليهم وبطانتَهم كَأنفُسِهم.

وتُقرِّر الوثيقةُ النّبويّةُ أنَّ بينهم النُّصح -هم والمسلمون- على مَن حارب أهل هذه الصَّحيفة، وأنَّ بينَهم النَّصر والنَّصيحة، والبرَّ دون الإثم، وأنَّ اللهَ على أصدقِ ما في هذه الصّحيفة وأبرِّه (أي الله تعالى شاهدٌ ووكيلٌ على ما تمَّ الاتِّفاق عليه). فهذه الوثيقة تجعلُ غيرَ المسلمين المُقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها، لهم من

* مفكّر إسلاميّ من مصر، والنّصّ نُشر في عدد سابق من مجلّة «الحياة الطّيّبة»

الحقوقِ مثل ما لِلمُسلمين، وعليهم من الواجبات مثلَ ما على المُسلمين.

أوّلُ عهدِ ذِمَّة

إنَّ أوَّل عهدٍ -تحتَ أيدينا- استُعمِلَت فيه كلمة «**الذِّمّة**»، هو عهدُ رسول الله ﷺ إلى أهل نجران، فقد كَتَب لهم:

«..ولِنجران وحاشيَتِها جوارُ الله وذمّةُ محمّدٍ النّبيّ رسولِ الله، على أموالِهم وأنفسِهم وأرضِهم ومِلَّتِهم وغائبِهم وشاهِدِهِم.. وكلّ ما تحتَ أيديهم من قليلٍ أو كثيرٍ، لا يُغيَّر أسقفٌ من أُسقفيَّته، ولا راهبٌ من رهبانيّته، ولا كاهنٌ من كهانتِه.. ولا يَطأُ أرضَهم جيشٌ، ومَن سأل منهم حقّاً، فبينَهم النَّصَف غير ظالمين ولا مظلومين (بنجران)..».

ونجد مثل ذلك النّصّ في كتابِ خالد بن الوليد الى أهل الحيرة، وقد أقرّه عمر بن الخطّاب، وعدَّه الفقهاء –بتعبيرِ الإمام القاضي أبي يوسف صاحبِ أبي حنيفة– نافذاً ما أنفذَه عمر إلى يوم القيامة.

فالذِّمَّةُ هي ذِمَّةُ اللهِ ورَسولِه، وليست ذِمَّةَ أحدٍ من النَّاس. بقاؤها لِضمانِ الحقوق لا إهدارِها، ولاحترامِ الدِّين المُخالِف لِلإسلام لا لإهانتِه، ولإقرارِ أهل الأديان على أديانِهم ونَظْمِها، لا لِحَملِهِم على الزُّهد فيها أو الرُّجوع عنها، ومع ذلك فهي عقدٌ لا وَضْع.

الذمَّة عقدٌ لا وضع

الذِّمَّة في اللُّغة هي العهدُ والأمانُ والضَّمان. قال أبو البقاء الكوفيّ: «وسُمِّي العقدُ مع غير المسلمين بها؛ لأنَّ نَقْضَه يَجلبُ المَذَمَّة».

وهي في مُصطَلَحِ الفُقهاء عقدٌ مؤبَّدٌ يتضمَّنُ إقرارَ غير المسلمين على دِينهم، وتمتُّعَهم بأمانِ الجماعة الوطنيّة الإسلاميّة وضمانها، بِشَرطِ بَذْلِهم الجِزْيَة، وقبولِهم أحكامَ دار الإسلام في غير شؤونِهم الدِّينيّة. وعقدُ الذِّمَّة ليس اختراعاً إسلاميّاً، وإنَّما هو عقدٌ وَجَدَه الإسلامُ شائعاً بين النَّاس، فأَكْسَبَه مشروعيّة بإقراره إيّاه، وأضافَ إليه تحصيناً جديداً بأنْ حَوَّل الذِّمَّة من ذِمَّة العاقِد أو المُجير إلى ذِمَّة اللهِ ورسُولِه والمؤمنين؛ أيْ ذِمَّة الدّولة الإسلاميّة نفسِها، وبأنْ جَعَلَ العقدَ مؤبَّداً لا يَقبلُ الفَسْخَ حمايةً لِأهل غير

عقدُ الذِّمَّة ليس اختراعاً إسلاميّاً، وإنَّما هو عقدٌ وَجَدَه الإسلامُ شائعاً بين النَّاس، فأَكْسَبَه مشروعيّةً بإقراره إيّاه، وأضافَ إليه تحصيناً جديداً بأنْ حَوَّل الذِّمَّة من ذِمَّة العاقِد أو المُجير إلى ذِمَّة اللهِ ورسُولِه والمؤمنين.

الإسلام من الأديان، مِن ظُلمِ ظالمٍ أو جَوْرِ جائرٍ مِن حُكّامِ المسلمين.

والجِزْيَةُ لم تَكُن ملازِمةً لهذا العقد في كلِّ حالٍ -كما يُصرِّحُ بذلك تعريفُه- بل لقد أَسْقَطها الصَّحابةُ التّابعون عمَّن قَبِل من غير أهل الإسلام مشاركةَ المسلمين في الدّفاع عن الوطن، لأنَّها بَدَلٌ عن الجهاد. ولذلك أَسْقَطَها سراقة بن عَمْرو عن أهل أرمينية سنة 22 هجريّة، وأَسْقَطها حبيب بن مسلمة الفهريّ عن أهل أنطاكية، وأَسْقَطَها أصحابُ عبيدة بن الجرّاح – بإقراره ومَن معه من الصَّحابة عن أهلِ مدينةٍ على الحدود التّركيّة السّوريّة اليوم عُرفوا باسم الجَراجِمة- وصالَحَ المسلمون أهلَ النُّوبة، على عهدِ عبد الله بن أبي سَرح، على هدايا يتبادلُها الفريقان في كلِّ عامٍ، وصالَحوا أهلَ قبرص في عهد معاوية على خَراجٍ وحيادٍ بين المسلمين والرُّوم (والخَراجُ هنا ضرائبُ تُفرَض على مَن يَجوز من الفريقَين ديارَ الآخَر).

وغيرُ المسلمين من المواطنين -اليوم ومنذ أكثر من قرن- في الدُّول الإسلاميّة يؤدُّون واجب الجنديّة، ويُسهمون بدمائهم في حماية الأوطان، فهم لا تَجِب عليهم جِزْيَةٌ أصلاً في النَّظر الفقهيّ الصّحيح.

والعقدُ الذي سُمِّي «عقد الذِّمّة» قد أَصابَه بعضُ ما يُصيب العقود فيُنهيها ويَذهبُ بآثارها؛ فقد انتهى عقدُ الذِّمَّة الأوَّل

بِذهابِ الدَّولة الّتي أبْرَمَتْهُ، فالدَّولةُ الإسلاميّة القائمة اليوم، في أيِّ قطْرٍ، ليست خَلَفاً للدَّولة الإسلاميّة الأولى الّتي أَبرَمَت عقدَ الذِّمّة؛ فتلك قد زالت من الوجود بالاستعمار الذي ذَهَب بِسُلطانها، ومَلَكَ ديارَها، وبَدَّلَ شرائعَها القانونيّة، وأَدْخَلَ على ثقافتِها ومكوِّنات هويَّة كثيرين من أبنائها ما لم يكن منها. وقد قاوم أبناءُ الوطن كلّهم –مسلمين ومسيحيِّين– هذا الاستعمار في صُوَرِه كافّة، كما يُقاومون اليوم محاولات الهَيمنة والاستتباع في صُوَرِها كافّة، ونشأت من هذه المقاومة دُوَلُ اليوم؛ الدُّول القوميّة الّتي تقوم السّيادة فيها على نحوٍ جديدٍ من العقد الاجتماعيّ، لم يَعرض له الفقهاءُ الأقدمون. فالسِّيادة الّتي عَرَفَها الفقهُ القديمُ قامت على انتصارٍ مُنتصرٍ وانهزامٍ منهزمٍ، أمَّا سيادة دُوَلنا اليوم، فقائمةٌ على مشاركةٍ حقيقيّةٍ يَتساوى طرفاها في صناعة الدَّولة القائمة، وفي الحقوق والواجبات التي تَتَقرّر لهم أو عليهم في ظلِّها.

وذلك هو ما فَعَلَه الرَّسول ﷺ نفسُه، حين أنشأَ في المدينة المنوَّرة دولةَ الإسلام الأولى. ولا نشكُّ لحظةً فما دونها، في أنَّه لولا نَقْضُ اليهود عهدَهم، وغدرُهم برسولِ الله والمسلمين، لَبَقِيَ هذا العهدُ مُحترَماً، وفاءً به وأداءً لحقِّه، لكنَّهم خانوا وغَدَروا –والغدرُ والخيانةُ من شِيَمِهم– فطُردوا من المدينة إلى غيرِ رَجعةٍ إنْ شاء الله.

إنَّ المقرَّر في الفقه الإسلاميّ –بمذاهبِه كافّة– أنَّ الكثرةَ الدِّينيّة وحدَها لا تُوجب حقّاً، والقِلّةَ الدِّينيّة وحدها لا تَمنع مِن اقتضاءِ حقٍّ، ولكنَّ النِّظام السّياسيّ الحرّ، القائمَ على تحقيق إرادة الأمّة كلّها –أو غالبيّتها– من النّاحية السّياسيّة، وهي الإرادة التي يُعبِّر عنها «النّاخبون» تعبيراً صحيحاً لا تزييفَ فيه، ولا تزويرَ يعبثُ به، هذا التّعبير هو الّذي يؤدِّي إلى تحقيق نصرٍ سياسيٍّ أو إلحاقِ هزيمةٍ سياسيّة. وهما هنا، لا يَرتبطان بالعقيدة الدِّينيّة، وإنَّما يرتبطان بالنّجاح السّياسيّ، وهو لا يكون ولا يدوم، إلّا إذا تحقَّقت مصالحُ النّاس (النّاخبين)، ويُصبح الّذين يحقّقونها هم الأكثريّة السّياسيّة، ولو تعدَّدت أديانُ المُنتمين إليها.

والفِقْهُ السّياسيُّ يقتضي أنَّ الانتماءَ إلى الجماعة السّياسيّة –أيّ جماعة– إذا جاز أنْ يَرتبط بالأمل في تحقيق النّجاح لمشروعٍ وطنيٍّ مبنيٍّ على دِين الكَثْرة، أو على دِين القِلّة، فإنَّه لا يجوز في الحالَين أن يُمنع من هذا الانتماء السّياسيّ مَن قَبِلَ العملَ لنجاحِ هذا المشروع الوطنيّ لمجرّد اختلافه –دِيناً– مع أصحابِه أو دُعاتِه.

وادِّعاءُ اقتصارِ الحقّ في العمل السّياسيّ، أو ممارسة الحكم على أهل دينٍ معيَّن في دولةٍ متعدِّدة الأديان، ادِّعاءٌ لا تَسندُه أصولُ الشَّريعة، ولا يقوم عليه من فِقْهِها دليل، وهو لا يحقِّق أيّ مصلحةٍ مشروعة، والقاعدة هي أنَّ: «كلّ تصرُّفٍ تقاعدَ عن تحصيلِ مقصودِه، فهو باطل»، بل هو يَجلب عشراتِ المفاسد، والقاعدة أنَّ: «**دفعَ المَفسدة مُقَدَّمٌ على جلبِ المصلحة**».

ولا يُرَدُّ على ذلك بمثلِ قول النّبيّ ﷺ «**لا ولايةَ لغيرِ المسلم على المسلم**» –وهو حديثٌ صحيح– لأنَّ المقصودَ بذلك هو الولايةُ العامّة، لا الولايةُ الخاصّة التي هي اليوم ولايةُ كلِّ ذي شأن، ولو كان رئيس الدّولة نفسَه؛ فحُكْمُ المؤسَّسات، وتخصُّص الإدارات والوزارات ذَهبَ بفكرة الولاية العامّة، التي عرفها الفقهُ الإسلاميّ، إلى رحاب التّاريخ. لا يُستَثنى من ذلك سوى «**ولاية الفقيه**» عند إخواننا الإماميّة، وإن كان منهم مَن يُرجِّح عليها «ولاية الأمّة» مثلما كان يقول أخونا العلّامة الشيخ محمَّد مهديّ شمس الدِّين رحمه الله.

والوضعُ الجديد الّذي نَشأ بزوال «**عَقْد الذِّمّة**» أو بانقضائه، لا يؤدِّي بالمسلمين إلى إنكار الحقوق التي تَثبت بموجب هذا العقد لغير المسلمين من أبناء ديارِ الإسلام؛ لأنَّ الذِّمّة في الفهم الإسلاميّ هي «ذِمَّةُ اللهِ ورَسُولِه»، ولا يَملك مسلمٌ أن يَخْفرَها أو يُغيِّر من حُكْمِها.

لكنَّ الوضع الجديد إذا رَتَّب لغير المسلمين حقوقاً أو رتَّبَ عليهم واجبات لم تكُن مُتَرَتِّبة في ظلِّ العَقْدِ القديم، فإنَّنا نؤدِّي هذه الحقوق ونستأدي هذه الواجبات دون أن يُنْقِصَ ذلك من حقوقِهم الأصليّة شيئاً. أمَّا واجباتهم الأصليّة، فبعضُها –كَالجِزْيَة– يُسقطه تقريرُ الواجباتِ الجديدةِ كالدِّفاع عن الوطن، وشرفِ الخدمة في جيشِه، وبعضُها يؤكِّده الوضعُ الجديد، كَوجوبِ رعاية جانبِ إخوانِ الوطن، وعدمِ التّعرُّضِ لعقائدِهم بما يسوؤهم أو يؤذي مشاعرَهم.

والحمد لله ربِّ العالمين.